

(د) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة الخضروات أو الحصص أو البطاطس أو البصل الشتوى بمديرية برجاً أو القول السوداني بمديرية أسيوط أو المعدس بمديرية قنا .

مادة ٣ - تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٦ مكرر يكون نصها الآتى :

”يجدر محضر عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون دون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه قانون يثبت ذلك في المحضر ويوقع عليه من المعدة أو أحد مشائخ البلد التي وقعت فيها المخالفة بشرط أن يكون قد عانى المخالف بنفسه فإذا كان المخالف غالباً يجب اعلان المحضر إليه على يد المعدة أو أحد المشائخ . ولصاحب الشأن الذي ينماذج في وقوع المخالفة أن يطلب إثبات ذلك في المحضر أو أن يقدم تظليماً كتابياً إلى مهندس الزراعة أو وكيل المفتش في المركز أو إلى مفتش الزراعة في المديرية وذلك خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو ثمانية أيام من تاريخ اعلانه إليه على حسب الأحوال والاسقط الحق في التظلم .

مادة ٤ - على وزراء الزراعة والمداخلية والمالية والاقتصاد والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولو زير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بعد بنسرين بالجمهوريه في ١٩ المحرم سنة ١٩٥٣ (٢٨ سبتمبر ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ.ح)	محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير الزراعة	وزير العدل
عبد الرزاق صدق	نايب وزير المالية والاقتصاد
أحمد حسن	علي الجريتلي

#### ملحق

بيان المنطقة الشهالية من الوجه البحري المنصوص عليها في القانون الخاص بتعيين المساحة التي تزرع قمحًا في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية

- ١- مديرية البحيرة : مراكب أبو حص - دمنهور - رشيد - شبراخيت - كفر الدوار - المحمودية .
- ٢- مديرية الغربية : مراكب بلقاس - شربين - طنطا - سمنود - المحلة الكبرى .
- ٣- مديرية الفوادية : جميع مراكز المديرية .
- ٤- مديرية الدقهلية : مراكز كفر كنوس - فارسكور - المازلة - المنصورة - السنبلاوين .
- ٥- مديرية الشرقية : مركز كفر صقر .

## قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣

بتعيين المساحة التي تزرع قمحًا في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية وبتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحًا في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام لقوى الامم المتحدة ونائبة رئيسها ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحًا في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية ،

وعلم ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى :

”مادة ٣ - تنسب المساحات الواجب زراعتها إلى مجموع الأراضي التي تكون في حيازة الزارع بما في ذلك الأراضي المشغولة بالمساقط والمصارف والحسور والسلك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن ” .

على أنه لا يدخل في حساب ذلك المجموع .

(أ) الأراضي البوار التي لم تزرع في السنتين السابقتين هل صدور هذا القانون سواء كانت قابلة لزراعة أو غير قابلة لها وكذلك الأراضي الخاضعة لقواعد الأملكية المبنية .

(ب) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة القصب في مديرية المنيا وأسيوط وقنا وأسوان .

(ج) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة التحريك والبساتين .